

Distr.: Limited
1 June 2007
Arabic
Original: English

التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية



اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

الدورة الخامسة عشرة

نيويورك، ٢٩ أيار/مايو - ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

مشروع تقرير

إضافة

المقرر: السيد راموند لاندفيلد (سورينام)

الفصل الثالث

المناقشة المواضيعية: دور الأمم المتحدة في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

- ١ - نظرت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في البند ٤ من جدول أعمالها، في جلستها الرابعة المعقودة في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٧.
- ٢ - وقدم مدير مناقشة الفريق أعضاء الفريق الستة.
- ٣ - وقال مقدم موضوع "تعزيز تنسيق منظومة الأمم المتحدة لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب واتساقه" إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في البيئة الحالية يجري الاضطلاع به بسبب فعاليات التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لا نتيجة لأي قرارات رسمية اتخذتها الأمم المتحدة. فهو استجابة للتطورات السياسية في المناطق وفيما بينها ولشروط البلدان المتقدمة النمو.



٤ - فبلدان الجنوب تملك أكبر احتياطي من القطع الأجنبي كما أن لبعض البلدان النامية مستويات تكنولوجية تماثل مستويات البلدان المتقدمة النمو. ويشير توسع التعاون الشائعي والأقليمي بين البلدان النامية إلى تزايد قدرة التعاون فيما بلدان الجنوب ورجحيته.

٥ - ومنذ ثلاثين سنة خلت، كان التعاون فيما بين بلدان الجنوب يتمثل إلى حد كبير في التعاون التقني في حين أنه يغطي في الوقت الراهن كامل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية. وتوسع أوجه التكامل الاقتصادي والسياسي نطاق التجارة فيما بين بلدان الجنوب رغم القيود.

٦ - وتنشأ القيود التي تواجه نمو التجارة أحيانا من العلاقات مع البلدان الصناعية (مثلا، هياكل التعريفات الجمركية التي تميز ضد البلدان النامية). وإذا كانت آليات التعاون فيما بين بلدان الجنوب تسعى إلى معالجة أوجه التفاوت المتأصلة فإن التعاون والتضامن في سياق العلاقات فيما بين بلدان الجنوب من شأنهما أن يسهما في إرساء قواعد تعامل عادلة بل وإحداث قواعد تعامل غير متكافئة لفائدة أضعف البلدان.

٧ - ويلزم المزيد من الآليات المنهجية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعظيم أثره. ومن هذه الآليات الترتيبات المؤسسية من قبيل الآليات العالمية التي يمكن استخدامها لتنسيق المساعدة فيما بين البلدان النامية. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تعزز الآليات المؤسسية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب استنادا إلى تجارب شتى مؤسساتها. ويمكنها أن تقوم بدور رئيسي في معالجة قضايا عالمية من قبيل التجارة والنظم التجارية؛ وإصلاح النظم المالية والنقدية؛ ونقل التكنولوجيا؛ والطاقة؛ وتغير المناخ؛ والهجرة (لا سيما الهجرة فيما بين بلدان الجنوب)؛ والحوكمة الاقتصادية العالمية. كما يمكنها أن تسهم في القيام بتحليل ووضع توصيات منصفة للبلدان النامية ولا تكتفي بتكرير الوضع القائم. بل إن بإمكانها أن تقوم بدور رائد في تغيير الوضع القائم.

٨ - وأشار مقدم موضوع "دور الأمم المتحدة في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي" إلى أن من أركان تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب تبادل التجارب والخبرات. فإقامة شراكات للتعاون الثلاثي، تشمل خيرة بلدان الجنوب المعززة بتمويل من بلدان الشمال أو المنظمات المتعددة الأطراف من شأنه أن يساعد البلدان التي هي في مرحلة من النمو أقل تقدما.

٩ - ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة، بحكم نطاقها العالمي، أن تسهم في إضفاء الطابع المؤسسي على طريقة التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال أجهزتها الإقليمية. ويمكنها أن

تعزز جهود التعاون، وتنتقل من المشاريع المخصصة إلى نهج أكثر اتساقاً وتنسيقاً. وبالإضافة إلى ذلك، يمكنها أن تضع أساليب للتمويل، بما فيها تقاسم التكاليف بعناصر محددة بوضوح.

١٠ - ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تشجع مشاركة كافة الأطراف ذات المصلحة في وضع مفاهيم البرامج التي ينبغي أن تركز على الاحتياجات المحددة بكل قطر وصوغ تلك البرامج ورصدها. وهذا ما سيضمن الإحساس بامتلاك زمام المبادرة ويسهم بالتالي في إنجاز المشاريع. وستتوقف فعالية أي برنامج على قيام البلدان المستفيدة بتصنيف فوائد القيام بتلك الأنشطة ووضع مقاييس مرجعية لها استناداً إلى مؤشرات متفق عليها.

١١ - ويمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوحدة الخاصة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن تشجع أجهزة الأمم المتحدة على المستوى الوطني على العمل الوثيق مع مراكز التنسيق الوطنية المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٢ - ويمكن للوحدة الخاصة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن تقوم بتقييم لمكامن قوة الشركاء الإنمائيين (أي لبلدان الجنوب الأكثر تقدماً)، ولاحتياجات البلدان النامية ذات الحاجة وتبادل المعلومات المحصل عليها. ولعل تبادل المعلومات إقليمياً يفضي إلى تحسين الحلول للمسائل التي تم تحديدها، ولا سيما المسائل العابرة للحدود. كما يمكن أن يشجع على زيادة مشاركة البلدان المتقدمة النمو وزيادة مساهمة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

١٣ - وفي المناقشة التي أعقبت هذين العرضين، لوحظ أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ينبغي أن يكون قائماً على الطلب ما دامت استراتيجية التعاون القائم على العرض من شأنها أن تعرض للخطر استدامة مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب. غير أن الصعوبات تنشأ أحياناً من مضاهاة الاحتياجات بالموارد. ولعل إقامة شبكة مشتركة بين الوكالات لتبادل المعرفة والخبرات يشكل وسيلة لمعالجة هذه المسألة، وقد أنشئت شبكة من هذا القبيل في بانكوك.

١٤ - ولاحظ مقدم موضوع "دور منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي" أن اليونيدو مسؤولة عن توفير الدعم للتنمية الصناعية والتصنيع في البلدان النامية والبلدان التي تمر بفترة انتقالية. وتقوم بدور في التحليل ورسم الخرائط وبناء الشراكات بين بلدان الجنوب وتعزيز التجارة والتعاون الإقليميين. والغرض من أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو تسهيل المشاركة الفعالة للاقتصادات النامية في الاقتصاد العالمي.

١٥ - وتقوم اليونيدو بإنشاء مراكز للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في عدد من البلدان المتوسطة الدخل لتعزيز وتسهيل تبادل التجارب والدراية وأساليب الإدارة لتطوير القدرة الإنتاجية في بلدان الجنوب. كما ستشجع مراكز التعاون فيما بين بلدان الجنوب على محاكاة الممارسات الفضلى في خلق الثروات عن طريق النمو الصناعي. وستواصل فيما بينها عند وضع البرامج لمراعاة الميزات النسبية للمشاركين.

١٦ - وركز مقدم موضوع "بناء الآليات الفعالة للتعاون المتعدد الأطراف فيما بين بلدان الجنوب" على ركيزتين في هيكل التعاون فيما بين بلدان الجنوب: منتدى إثمائي لبلدان الجنوب وشبكة لأكاديميات بلدان الجنوب. ولاحظ مقدم الموضوع أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مسألة معقدة تتطلب اتباع نهج متعدد التخصصات ونهج جديد تجاه العلاقات فيما بين بلدان الجنوب تتبوأ فيه الاستفادة من قدرات بلدان الجنوب مكانة مهمة.

١٧ - وبما أن كافة جوانب التنمية البشرية يمكن أن تكون موضوعاً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التحديات الأمنية والتحديات المرتبطة بها، فإن ذلك يحدث طلبات معقدة ويستلزم مهارات في الدبلوماسية المتعددة الأطراف. وهكذا ستحتاج البلدان النامية إلى توثيق عملها مع الأطراف ذات المصلحة؛ من قبيل المجتمع المدني ودوائر الأعمال؛ لوضع أهداف مشتركة.

١٨ - وسيوحد منتدى بلدان الجنوب صوت هذه البلدان، مما يجعله مقاماً معترفاً به لبناء توافق الآراء. ويمكن أن يكون هذا المنتدى غير رسمي غير أنه سيشغل كمؤسسة برلمانية، أي أنه سيكون هيكلًا تداولياً لوضع القواعد. كما سيسعى، في جملة أمور، إلى المساهمة في تنفيذ خطط العمل التي يعتمد عليها مؤتمر قمة مجموعة الـ ٧٧، ويعمل على تعبئة تمويل التعاون، ويؤثر على الرأي العام من أجل مساندة هذا التعاون، ويروج لبرامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٩ - وستبني شبكة أكاديميات بلدان الجنوب الحاجة إلى بناء القدرات في الدبلوماسية الإنمائية المتعددة الأطراف. وتوفر الدعم الفكري لإجراء تلك الدبلوماسية وتعمل عمل الشبكة الفكرية التي يمكنها أن تزيد الاتساق في رسم السياسات. وتدعم منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالإجراءات المتصلة بالتنمية.

٢٠ - وفي مناقشة العرضين الثالث والرابع، لوحظ أن منظومة الأمم المتحدة تحتاج إلى مساعدة البلدان على بناء القدرات الداخلية حتى تكون أقدر على تناول المسائل الخارجة عن حدودها.

٢١ - ولاحظ أحد الوفود الافتقار إلى مؤسسات كفؤة للنهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومع أن بناء المؤسسات أمر مهم، إلا أن من واجب الدول الأعضاء أن تبين أولوياتها في هذا المجال. وينبغي أن تبين الدول الأعضاء أيضا مدى مشاركة المؤسسات المتعددة الأطراف، كل على حدة، في التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولاحظ وفد آخر أنه ينبغي ألا يخدم التعاون الدولي احتياجات الجهات المانحة.

٢٢ - بل ينبغي الحرص على ألا ينظر إلى التعاون فيما بين دول الجنوب من منظور التعاون التقليدي. وأشار مقدم موضوع "دور منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي" إلى أنه رغم كون التعاون فيما بين بلدان الجنوب مفهوما قديما، فإن نموذج اليونيدو الجديد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب يشمل القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

٢٣ - ويمكن أن تركز الجهود الإضافية التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب على سبل إزالة الوصمة التي تطبع التعاون فيما بين بلدان الجنوب عن طريق التوعية ونشر المعلومات. وباستطاعة منظومة الأمم المتحدة أيضا أن تحدد وتعزز أوجه التنوع والابتكار فيما بين البلدان النامية، كي تتسنى رؤية جوانب التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي يمكن النهوض بها. ومن شأن تحديد أوجه التآزر والتكامل فيما بين التعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وكذا نشر تلك المعلومات، أن يساهم في تصحيح التصور المغلوط بأن أنواع التعاون هاته تنافس بعضها بعضا. وبما أن أيا من منظومة الأمم المتحدة أو البلدان النامية لا يستطيع القيام بالشئ الكثير دون موارد لتيسير الأنشطة، فينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تعزز ما تبذله من جهود لحشد الموارد لصالح التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢٤ - ومن شأن زيادة التعاون فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يساعد على توطيد التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وثمة أيضا حاجة إلى زيادة جهود التنسيق من أجل تحسين استغلال الموارد وأوجه التآزر التي يمكن خلقها فيما بين الوكالات.

٢٥ - وأشار أحد الوفود إلى أن من الممكن أيضا النظر في السبل التي تستطيع منظومة الأمم المتحدة أن تساعد بواسطتها على ابتداع نهج جديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وكيفية استخدام خبراتها لتحديد المجالات ذات الأولوية التي تستطيع البلدان النامية أن تتعاون فيها لوضع سياسات متطابقة، وكيف يمكن للدول الأعضاء أن تعزز قدرات وكالات الأمم المتحدة (مثل اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والوحدة الخاصة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب) من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وكيف يمكن

لمنظومة الأمم المتحدة أن تحشد الموارد المالية لصالح هذا التعاون. وجرت الإشارة إلى ضرورة أن تكون السياسات الموضوعة ناجعة وذات منحى عملي، وأن تقدم المشورة الكلية وتساعد على إبلاغ المعلومات.

٢٦ - وأشار مقدم موضوع "دور الأمم المتحدة في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتوثيق الروابط بين البيئة والتنمية" إلى أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الغاية ٧، كفالة الاستدامة البيئية والغاية ٨، إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

٢٧ - وتضطلع الأمم المتحدة بدور محوري في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وباستطاعتها إضفاء الطابع الرسمي على هذين النوعين من التعاون. وثمة حاجة إلى وضع استراتيجية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل البيئة والتنمية، إلى جانب آليات لتنفيذها. وعلاوة على ذلك، فمن اللازم إقامة برامج إقليمية لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وتعزيز المنظمات الإقليمية القائمة. وباستطاعة الأمم المتحدة أن تدعم المبادرات الرامية إلى نشر المعلومات والخبرات.

٢٨ - وقال مقدم موضوع "دور الأمم المتحدة في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على صعيد القطاع الخاص" إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، يمثل نهجا ووسيلة ومجموعة أدوات لمجابهة التحديات الإنمائية. وأشار إلى أنه فيما يتعلق بالقطاع الخاص، ينطوي التعاون فيما بين بلدان الجنوب على تقاسم للمخاطر من جانب جهة مانحة ثنائية مع جهة إقراض متعددة الأطراف بالتعاون مع الحكومة.

٢٩ - وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، تستطيع الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن تقوم بنشر الممارسات الفضلى المتعلقة بالشراكات. وبإمكانها أيضا أن تمول دراسة عن دور القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون الوحدة الخاصة مصدرا للبيانات المتعلقة على سبيل المثال بحجم الجهات المانحة التي ليست أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٣٠ - وتستطيع منظومة الأمم المتحدة أيضا أن تدعم المبادئ المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات العالمية. وتستطيع، علاوة على ذلك، أن تبحث قوانين البلدان وأنظمتها المتعلقة بالأعمال الخيرية للشركات المحلية والأفراد بهدف تشجيع هذا النوع من التمويل.

٣١ - وأثناء المناقشة التي أعقبت العرضين الخامس والسادس، جرى تكرار الفكرة التي مؤداها أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب لم يرق بسبب تدخلات الأمم المتحدة. وتم التلميح إلى أن الأمم المتحدة، بحكم نطاقها العالمي، تستطيع أن تساعد على تحديد أوجه التكامل

والتآزر في الشمال وفي الجنوب، من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٣٢ - ولدى اختتامه للجلسة، أشار مدير الجلسة إلى الحاجة إلى إقامة آليات جديدة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتحقيق تنسيق أوسع فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وزيادة الدعم لحشد الموارد. وينبغي للمكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تساعد البلدان على وضع استراتيجيات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.
